



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The effect of adopting the fair value accounting measurement on the
expected cash flows**

**An applied study in a sample of commercial banks listed in the Iraq
Stock Exchange**

Assist. Lecturer: Sahar Naji Khalaf
Engineering Technical College/Baghdad
Middle Technical University
saharnaji@mtu.edu.iq

Assist. Lecturer: Mohammed Faraj Idan
Technical Institute/AL-Hawija
Northern Technical University
mohammedfaraj_hwj@ntu.edu.iq

Abstract:

The research aims to show the impact of adopting the accounting measurement according to the effect of fair value on the expected cash flows through the measurement of financial assets at the fair value of the independent variable, which is one of the accounting measurement models, and the list of cash flows represented by the operational, investment and financing activities of the dependent variable, and the research objectives were carried out to achieve the objectives of the research. An applied test in the banking sector represented by commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the years (2015-2020), and the random walk model was used as one of the time series models, in addition to using simple linear regression in order to measure the adoption of accounting measurement according to the effect of fair value on expected cash flows. In addition to analyzing data and testing hypotheses, a set of conclusions and recommendations were reached that support the research, and the measurement result showed that there is an impact of fair value on expected cash flows, and providing the appropriate information to assist the relevant parties in making their investment decisions.

Keywords: fair value, forecast, cash flow.

تأثير تبني القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة في التدفقات النقدية المتوقعة
دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. محمد فرج عيدان
المعهد التقني الحويجة
الجامعة التقنية الشمالية

م.م. سحر ناجي خلف
الكلية التقنية الهندسية بغداد
الجامعة التقنية الوسطى

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان تأثير تبني القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة في التدفقات النقدية المتوقعة من خلال قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة المتغير المستقل، والتي تعد إحدى نماذج

القياس المحاسبي، وقائمة التدفقات النقدية المتمثلة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتغير التابع، ولتحقيق أهداف البحث، فقد تم إجراء اختبار تطبيقي في القطاع المصرفي المتمثل بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات (2015-2020)، وتم استخدام نموذج السير العشوائي كأحد نماذج السلاسل الزمنية، فضلاً عن استخدام الانحدار الخطي البسيط بهدف قياس تبني القياس المحاسبي وفقاً لتأثير القيمة العادلة في التدفقات النقدية المتوقعة، بالإضافة إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تدعم البحث، وأظهرت نتيجة القياس وجود أثر للقيمة العادلة في التدفقات النقدية المتوقعة، وتوفير المعلومات الملائمة لمساعدة الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الكلمات الافتتاحية: القيمة العادلة، التنبؤ، التدفقات النقدية.

المقدمة

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعقود عدة كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB)، وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية. من هنا بدأت انتقادات لم تنته لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن ثم التوجه للقيمة العادلة (صالح، ٢٠٠٩: ١)؛ لأنها توفر معلومات تنبئ المستثمرين والمنظمين للمخاطر المرتبطة بتغيرات السوق حال انخفاض أسعار الموجودات، وتزيد هذه المخاطر في المؤسسات المالية تحديداً لضخامة الموجودات المرتبطة بالقيمة العادلة، بينما تكون التحذيرات أقل وغير كافية insufficient warning في ظل التكلفة التاريخية (احمد، ٢٠١٩: ٣)، فمن خلال هذا البحث سوف يتم التعرف على متغيرين أساسيين: هما القيمة العادلة والتدفقات النقدية، فقد قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث يتناول الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، ويتناول الثاني الجانب النظري والأدبيات بينما يتناول الثالث الجانب العملي للبحث، واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. منهجية البحث:

١. مشكلة البحث: نظراً لقيام الوحدات الاقتصادية في إعداد قوائمها المالية وفقاً لإطار التكلفة التاريخية، والذي يعد غير ملائم في الوقت الحاضر في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وسلامة القياس والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقعة، لأن المعلومات تمثل أحداثاً من الماضي، وبالتالي فإن انخفاض أو ارتفاع القيمة السوقية للشركة يعتمد على قدرتها في توليد الأرباح وإدارة تدفقاتها النقدية، منها ظهر دور القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية ليراعي

- الظروف الاقتصادية، وبصورة محدّدة يمكن القول أنّ البحث يحاول الإجابة على التساؤل الآتي:
هل يؤثر تبني القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة؟
٢. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال تحليل القوائم المالية في البيئة العراقية وبيان أثر القيمة العادلة من خلال تحديد والتقاط الموجودات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة، وبيان مدى دقة أو صحّة ذلك على كميّة التنبؤ بالتدفّقات النقدية من خلال تحليل قائمة التدفّقات النقدية لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كافّة، وفي حالة التأكّد من بيان أثر القيمة العادلة سوف تزداد ثقة المستثمرين بالقوائم المالية المقيّمة بالقيمة العادلة.
٣. أهداف البحث: في ضوء مشكلة البحث، يتجسد هدف البحث في تسليط الضوء على مدى ملائمة استخدام القيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة، فضلاً عن تحقيق الأهداف الآتية:
يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- أ. بيان مدى تأثير القيمة العادلة في التنبؤ بالتدفّقات النقدية من خلال الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- ب. التعرف على مزايا وعيوب كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية.
- ج. مدى إمكانية الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس.
- د. التحقّق من أن القيمة العادلة توفر معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
٤. فرضيات البحث: يستند البحث إلى فرضية أساسية وهي استخدام القيمة العادلة للتنبؤ بالتدفّقات النقدية المتوقّعة، وتنفرّع إلى الفرضيات الآتية:
- أ. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار.
- ب. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لمصرف الاستثمار العراقي.
- ج. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لمصرف الموصل للتنمية.
- د. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لمصرف الخليج التجاري.
- هـ. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لمصرف آشور الدولي للاستثمار.
- حيث إنّ:
- H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة.
- H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة في التدفّقات النقدية المتوقّعة.
٥. الحدود المكانية والزمانية للبحث:
- أ. الحدود المكانية للبحث: تتمثّل عيّنة البحث المصارف التجارية العراقية والمدرّجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية، مصرف الخليج التجاري، مصرف آشور الدولي للاستثمار)، أمّا عن سبب اختيار هذه المصارف فهو لأنّها لديها موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة، ولديها دخل شامل آخر متولّد عن هذه الموجودات المالية خلال مدّة البحث.

ب. الحدود الزمانية للبحث: وتتمثل مدة البحث من 2015 الى 2020، وقد اختيرت هذه السنوات؛ لأنها تمثل بداية إفصاح المصارف العراقية عن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر.

ثانياً. الدراسات السابقة:

١. دراسة (سلمان وعوجة، ٢٠١٢) بعنوان: نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة: يهدف البحث إلى توفير طريقة لقياس القيمة العادلة الأكثر ملائمة للبيئة العراقية، وذلك من خلال تطبيق طريقة القياس القيمة العادلة على شركة الألبسة الجاهزة إذ تحقق ربحاً، وتقوم بتوزيع أرباح على المساهمين، إذ أنّ طريقة القياس للقيمة العادلة تعتمد على مقسوم الأرباح، خصم مقسوم الأرباح التّقدي لقياس القيمة العادلة، وكذلك سوف يتم في هذا البحث توضيح الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة واختيار طريقة الإفصاح الأكثر ملائمة للمستفيدين، وتوصل البحث إلى أن القيمة العادلة واحدة من المقاييس الأكثر ملائمة في اتخاذ القرارات، وأيضاً أنّ مبدأ الكلفة التاريخية هو المقياس الأكثر موثوقية غير أنّه غير ملائم لاتخاذ القرارات؛ بسبب أنّ المعلومات التي يوفرها المبدأ تمثل أحداث من الماضي؛ لذلك تكون المعلومات تاريخية عن تلك الأحداث.

٢. دراسة (Bratten, B., Causholli, M., & Khan. 2014) بعنوان:

Usefulness of fair values in predicting future cash flows and earnings.

فائدة القيمة العادلة في التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية: يهدف البحث إلى معرفة أن الزيادة في استخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية وموثوقية هذه التقديرات تؤثر على قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح المستقبلية، بالنسبة لعينة من الشركات المصرفية للقطاع العام والخاص، باستخدام نهجين تكمليين وشاملين، الميزانية العمومية ونهج بيان الدخل، وتوصل البحث إلى أن مدى عرض القيمة العادلة في التقارير المالية يعزز قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتشير بعض الأدلة إلى أن القيم العادلة تعزز قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. أخيراً توصلنا إلى أن الأرباح في ظل نظام إعداد التقارير وفق القيمة العادلة هي أفضل التنبؤات للتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح المستقبلية عندما تكون تقديرات القيمة العادلة المبلغ عنها أكثر موثوقية، وبشكل عام تدعم النتائج التي توصلنا إليها وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

٣. دراسة (التميمي وناصر، ٢٠١٥) بعنوان أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة: إنّ الأصول

الثابتة تشكل الجزء الأكبر من رأس المال الثابت في الشركات، وفي الغالب يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة مما أدى إلى تآكل رأس المال ويولد فجوة في القياس المحاسبي ومن ثم لا نستطيع الاعتراف بالخسائر أو الأرباح الناشئة من إعادة التقييم. وفي ظل هذه الظروف لا نستطيع أن نعطي القياس المحاسبي الدقيق لهذه الأصول، وعليه تعالت النداءات بوجوب إيجاد البديل في تقييم الأصول الثابتة بشكل يحقق القياس المحاسبي، لذا جاءت هذه الدراسة لتبين فائدة هذه الطريقة في تقييم الأصول الثابتة وبعد التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى أنّ هناك رغبة عالية عند الشركات العراقية العامة بالتخلي عن التقييم بالتكلفة التاريخية واستبدالها باستخدام طريقة القيمة العادلة لما تتميز بها هذه الطريقة من الموضوعية في تقييم الأصول الثابتة وبيّنت الدراسة أيضاً أن استخدام هذه الطريقة سيوفر خصائص نوعية في المعلومات المتولدة من التقييم وفق هذه الطريقة ومن ثم يؤدي ذلك إلى تحسين في جودة المعلومات وإمكانية اعتمادها في اتخاذ القرارات.

٤. دراسة (Yuliasari, R. M., Mukhtaruddin, M., & Wahyudi, T. 2017) بعنوان:
The Effect of Fair Value Implementation on Cash Flow Forecasting.
تأثير تنفيذ القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفق النقدي: هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس جوهرى، وهو تنفيذ القيمة العادلة للتنبؤ بالتدفقات النقدية وتم تطبيق البحث على الشركات المصرفية الإندونيسية وتم استخدام البحث الكمي عن طريق جمع البيانات لـ 36 شركة إندونيسية للفترة من 2014-2015 وتوصل البحث بعد أن تم تطبيقه بصورة فعلية هناك 18 شركة مصرفية إندونيسية لا تزال تطبق التكلفة التاريخية و18 شركة مصرفية تطبق القيمة العادلة وأظهرت نتائج البحث أن تطبيق القيمة العادلة تؤثر بشكل كبير على قدرتها للتنبؤ بالتدفقات النقدية بالشركات الإندونيسية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

تعد التقارير المالية الصادرة عن الشركات والمؤسسات الأخرى من أهم الوسائل المتاحة لتوصيل معلومات الأداء إلى أصحاب المصلحة، وتبرز أهمية هذه القوائم عندما تكون معدة وفق مبدأ القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية تخدم الأغراض التي قُدمت من أجلها، وتزداد أهمية المعلومات عندما تكون ملائمة تساعد مستخدمي القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة، وإمكانية التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

أولاً. مفهوم القيمة العادلة: تعرف القيمة العادلة للأصل بأنها ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل بعيداً عن ظروف التصفية وفي المقابل تعد القيمة العادلة للمطلوبات بأنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداؤه من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية مع استبعاد أثر التصفية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري (صالح، ٢٠٠٩: ٢٣)، لذا توفر القيمة العادلة قياساً أفضل للدخل والمركز المالي للشركة نتيجة إظهار البنود بقيم أقرب ما تكون للواقع مع مفهوم المحافظة على رأس المال، وتحسين مؤشرات الأداء المالي، وإجراء المقارنات بين نتائج الأعمال للسنوات المختلفة للشركة أو الشركات وبعضها داخل نفس القطاع، ومن ثم توفير أساساً حيداً لتقييم كفاءة الإدارة وتحديد آثار قراراتها الاقتصادية المختلفة. ويمكن تعريف القيمة العادلة من وجهة نظر جهات عدة، عرّف المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995 والمعدل عام 1998 وضمن البند خامساً (تعريفات) القيمة العادلة بأنها: المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت (IFRS) كما عرّف المعيار رقم (107) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الفقرة الخامسة القيمة العادلة بأنها: القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة، وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية (قشلان، الخداح، ٢٠١١: ٨).

كما عرّفها المعيار الدولي للتقارير المالية بأنها: السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو تسديد التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق (IFRS, 13: 9) كما عرّفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو المبلغ الذي يمكن تبادل الأصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلين (Kieso & Weygandt, 2011: 53) لذلك لابد من قياس ارتباط القيم العادلة بتقديرات

أسعار السوق فهي تحتاج إلى أسواق نشطة وفعالة لتحليل فائدة تلك المعلومات وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Fiechter, 2010: 1)

كما أشارت الدراسات إلى أن القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة يحتاجها المستثمرون للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها، وكذلك عدم التأكد وهذا يتوقف على قيم المدخلات المستخدمة في التقارير المالية كدراسة (Barth, 2008: 1165)، (Hitz, 2007: 325) كما أشار القاموسي، فرحان إن للقيمة العادلة مفاهيم متعددة إذ عدل مفهومها عدة مرات ضمن إصدارات مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة (FASB) ومعايير المحاسبة الأمريكية (FAS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) ويعد أقدم وأبرز التعريفات للقيمة العادلة تعريف مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية المحاسبية (IRS) عام 1959 التي قامت بوضع تعريف للقيم العادلة لأغراض الضريبة: بأنها السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع عندما لا يكون الأول مكرهاً على الشراء ولا يكون الثاني مكرهاً على البيع ويكون لكلا الطرفين معرفة معقولة الحقائق مرتبطة بالمعاملة (القاموسي و فرحان، ٢٠١٩: ٢٠).

ثانياً. أهمية القيمة العادلة في الفكر المحاسبي: تتمثل أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في:

١. استخدامها يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية لأنها تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.
٢. تعتبر أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، لأنها تظهر بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للوحدات الاقتصادية وتسهل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.
٣. تحسين جودة ودقة المعلومات المضللة لحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة.
٤. أصبح الاقتصاد أكثر حركة نسبة لتطور السوق، وبالتالي يصعب التنبؤ بظروفها المستقبلية، مما أدى إلى زيادة رغبة المستثمرين معرفة الثروة الحالية الكامنة في الموجودات الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تم الاستثمار فيها، ويعد ذلك مدعاة لتطبيق القيمة العادلة (أبراهيم، ٢٠٠٣: ١٥).

ثالثاً. مزايا وعيوب القيمة العادلة:

١. مزايا القيمة العادلة: تتمثل مزايا القيمة العادلة في أنها:
 - أ. في أنها تعكس ظروف السوق الحالية وتقدم قابلية مقارنة لقيمة الأدوات المالية خلال أوقات مختلفة.
 - ب. توفر معلومات مالية موثوقة وملائمة لاتخاذ القرار الاقتصادي الصحيح.
 - ج. تمكن من التنبؤ بالسيولة النقدية المستقبلية التي هي الحاجة الأساسية للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين وتخفف كثيراً من حدة تباين المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية.
 - د. توفر صورة أكثر شفافية للوضع المالي للوحدة الاقتصادية وما يرافقها من تأثيرات على سلوك مستخدمي البيانات المالية وسوق الأسواق المالية (بلبالي ومحمد، ٢٠١٨: ١٦).
 - هـ. معلومات القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية للإنجازات المستقبلية للتدفقات النقدية لذلك بدلاً من قياس ارتباط القيمة العادلة بأسعار السوق أو العوائد، يمكن أيضاً فحص فائدة معلومات القيمة العادلة بشكل مباشر من خلال تحليل قدرتها على التنبؤ فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح. (sodan, 2015: 1173)

و. تمكن الوحدة الاقتصادية من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل: (يونس، ٢٠١١: ٢٧)

- إدارة وقياس المخاطر.

- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.

- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

٢. عيوب القيمة العادلة:

أ. **الخطأ في التسعير:** أحد أكثر عيوب محاسبة القيمة العادلة التي يتم تداولها هو الغموض من إجراءات قياس الموجودات للقوائم المالية، والتي تخلق ثغرات لانحرافات التسعير. هناك عدة طرق يمكن أن يستخدمها هذا القياس تنتج أسعارًا مختلفة، وبالتالي ينتج عنها انحراف عن القيمة العادلة المرغوبة.

ب. **معلومات مضللة:** من الممكن في بعض الأحيان ألا تكون القيمة المرصودة للأصل في السوق كذلك مؤشرًا على القيمة الأساسية للأصل. فقد يكون السوق غير فعال ولا ينعكس في تقديراتها جميع المعلومات المتاحة للجمهور. هناك أيضًا عوامل أخرى يمكن أن تتسبب في انحراف تقدير السوق هذا مثل عدم عقلانية المستثمر، التحيز السلوكي أو مشاكل المراجعة من بين أمور أخرى. يشير (Ball 2004) أيضًا إلى أن سيولة السوق هي قضية مهمة محتملة؛ لأن الفروق يمكن أن تكون كبيرة بما يكفي للتسبب في قدر كبير من عدم اليقين بشأن القيمة العادلة وبالتالي إدخال انحرافات كبيرة في القيمة الإجمالية (الضوضاء) في البيانات المالية.

ج. **التقلب:** ترتبط مشكلة التقلب ارتباطاً وثيقاً بالسوق إذا كانت القيمة العادلة للأصل تتبع تطور بيئة السوق، فهذا يعني أن قيمة الأصل تتغير مع تغير السوق. إذا كان السوق في حالة ازدهار أصل معين، سيرتفع سعر أصل معين؛ وإذا كان في حالة ركود، سينخفض السعر. وبالتالي فإن تقلب السوق، وهو احتمال قائم، يخلق مخاطرة غير ضرورية ويمكن أن تؤثر سلباً على القدرة الاستثمارية للشركة. (Majercakova & Skoda, 2015: 318)

د. **التلاعب:** يمثل التلاعب بالسعر من الشركات نفسها أيضاً خطراً في الحصول على تقديرات القيمة العادلة؛ لأنه في الأسواق ذات السيولة الضعيفة، يمكن أن يكون للتداول من الشركات تأثير على كل من الأسعار المتداولة والمعلنة، كما أن اعتماد الوحدات الاقتصادية على مدخل القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية سوف تفسح المجال للتلاعب بما يخدم مصلحة الإدارة (السعيري، مردان، ٢٠١٢: ٦٢)

رابعاً. **المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:** أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية أن هدفه الطويل المدى هو جعل كل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم الإقرار بها في قائمة المركز المالي بقيمتها العادلة وليس بمبالغ مبنية على تكلفتها التاريخية وهناك سببان هامان للعمل من أجل إيجاد نظام تقارير مالية قائم على القيم العادلة للموجودات والمطلوبات هما:

السبب الأول: القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملائمة عن الموجودات والالتزامات المالية بالمقارنة بالمبالغ المبنية على التكلفة التاريخية.

السبب الثاني: نموذج القياس المختلط الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم المطلوبات المالية بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مساهمة الأدوات المالية المعقدة وإستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة اليوم، وقد حان الوقت لإيجاد نموذج أفضل. والاتي يبين أهم المقارنات بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

١. اعتماده وحدة قياس نقدية اسمية وتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبندود النقدية في القوائم المالية، يجلب هذا النموذج أخطاء وحدة القياس. بينما تعتمد القيمة العادلة على الأسعار في الأسواق

المالية، لذلك هي تراعي القوة الشرائية العامة للبند وتتعترف بالتغيرات في مستوى الأسعار، فالقيمة العادلة تتجنب أخطاء وحدة القياس.

٢. تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر إلى أن تتحقق بالبيع أو التسوية لذا فإن هذا النموذج يحتوي على أخطاء التوقيت، بينما التقييم من خلال القيمة العادلة يتجنب أخطاء التوقيت؛ لأن عند حدوث أي تغيرات عند إعداد القوائم المالية حسب القيمة العادلة فإنه يعاد تقييم عناصر القوائم فيتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة.

٣. معلومات التكلفة التاريخية غير ملائمة لاتخاذ القرارات؛ لأنها لا تأخذ بنظر الاعتبار المستوى العام للأسعار، بينما المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لأنها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية وهذا يساعد على بعث الثقة في المستثمرين مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية (سويد، ٢٠١٢: ٧١).

خامساً. مفهوم التدفقات النقدية: قبل الخوض بمفهوم قائمة التدفقات النقدية لابد أن يتم التعرف على بعض المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة ليتسنى لنا معرفة قائمة التدفقات النقدية:

التدفقات: عرفت بأنها مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة وثيقة بهذا النشاط، أي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعملية الإنتاجية وتنقسم إلى تدفقات داخلية وتدفقات خارجة.

النقدية: هي السيولة المتوفرة في الخزينة أو الصندوق، بالإضافة إلى الودائع التي في البنوك والمؤسسات المالية.

التدفقات النقدية: تتمثل في دخول وخروج النقدية وما يعادلها.

النقدية المعادلة: وهي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر هامة للتغير في قيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى. (فرحات، ٢٠١٦: ٤٦). حيث يعتمد الاستمرار والبقاء ووجود الوحدة الاقتصادية إلى حد كبير على التدفقات النقدية، إذ يعدّ التنبؤ بالتدفق النقدي أمراً مهماً في العديد من الوحدات الاقتصادية؛ لأنه يلعب دوراً بارزاً في مجموعات صنع القرار، أمثال محلي الأوراق المالية والدائنين والمديرين إذ تهتم هذه المجموعات بتقييم التدفق النقدي المستقبلي للشركة، حيث تم دعم أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية من IASB1. IFRS2، حيث يعدّ التدفق النقدي المستقبلي مهماً في أي وحدة اقتصادية لأنها تعكس قرارات الإدارة فيما يخص الخطط القصيرة والطويلة الأجل والمشاريع الاستثمارية، وبدون التنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي لن يكون من الممكن اتخاذ قرارات مدروسة واختيار الحل الأنسب (sarraf, 2019: 25)، فهو يعدّ أمراً بالغ الأهمية لاستدامة الوحدة الاقتصادية والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها حيث يمثل الأموال الداخلة والخارجة وباستخدام الأساس النقدي بدلاً من الأساس الاستحقاق حيث يفضل المستثمرون والدائنون تحليل التدفق النقدي لمعرفة الأرباح؛ لأن أرباح الشركة التي تعدّ وفق قائمتي المركز المالي والدخل لا تمثل أرباحاً حقيقية إذ تكون عرضة للتلاعب (Lee et al., 2019: 22)؛ لذلك زاد الطلب على معلومات التدفق النقدي بشكل كبير؛ لأن ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال قد تضاءلت، وذلك لأن الأرباح وحدها لا تتنبأ بتوقعات موثوقة لاستمرار مستقبل الشركة في ظل ظروف اقتصادية معينة ولأن الشركة تستخدم المرونة في ظل تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً لتقدير الأرباح بشكل إيجابي، فالتدفق النقدي يكون أكثر تحديداً من الأرباح والتي تم الإبلاغ عنها فعلياً بأقل أو أكثر (shin et al., 2019: 26).

سادساً. أهمية إعداد التدفقات النقدية:

١. تقدّم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مصادر النقدية وكيفية استخدامها في أنشطة الشركة المختلفة، وهذا يساعد على تقييم سيولة الشركة ومعرفة قدرتها بالوفاء بالتزاماتها. (حميدي، ٢٠١٤: ٦٥٩).
 ٢. لها معنى هام بالنسبة لجميع المشاركين في السوق بما في ذلك المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. (lee & kim, 2019: 22).
 ٣. يساهم التدفق النقدي بزيادة قيمة الشركة من خلال توفير رأس مال الشركة في الوقت المناسب كما تعدّ مهمة للمستثمرين لتحسين شفافية الأرباح من خلال تقليل فرص المديرين للقيام بالتسويات على أساس الاستحقاق (shin et al., 2019: 2).
 ٤. تزود قائمة التدفق النقدي معلومات مفيدة عن أنشطة الوحدة الاقتصادية فهي تعكس سياسة أداء الوحدة سواء أكانت انكماشية أم توسعية فكلما زادت التدفقات الخارجية عن التدفقات النقدية الداخلية فإن ذلك يعدّ مؤشراً جيداً على السياسة التوسعية (الهباش، ٢٠٠٦: ٢٢).
- سابعاً. التنبؤ بالتدفقات النقدية:** يمثل التنبؤ أهم إنجازات التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي؛ لما له من أهمية في ترشيده قرارات المستخدمين وتحديد قيمة المنشأة. ولا شك في أن أهمية التنبؤ تعتمد على مستوى الدقة التي يتم بها. فهناك عدة تعريفات للتنبؤ منها:
- عرّف التنبؤ: بأنه حلقة الوصل بين الحاضر والمستقبل والجسر الرابط بين المنشأة والبيئة الخارجية المحيطة بها، فالبيئة الخارجية للمنشأة تجتاحها العديد من المتغيرات المستمرة ونتيجة لذلك يتولد ويتزايد الشك لدى متخذي القرار، وبالتالي يساعده التنبؤ على صنع قرارات ذات بعد زمني أطول (عبد الله والصدّيق، ٢٠١٦: ١١١).
- التنبؤ: هو عملية التوقع أو التقدير لما سوف يحصل في المستقبل، ولهذا فهو ضروري لغرض التخطيط، والتنبؤ هو ليس التخطيط وإنما هو التقدير أو التخمين للمتغيرات التي في ضوئها يتم إعداد عملية التخطيط (العامري، ٢٠٠١: ١٧٥).
- ثامناً. تصنيف قائمة التدفق النقدي:** يتم تصنيف هذه القائمة وفقاً لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وأساس هذا التصنيف مستمد من النظرية المالية التي تنص على أن الوحدات الاقتصادية تستمد النقد المستخدم في أنشطتها وتسوية الالتزامات المالية القائمة في فترة محاسبية من مصادر داخلية وخارجية، وفيما يلي توضيح لتلك التصنيفات وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧):
١. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** هي بشكل عام تشمل الآثار النقدية للمقاولات والأحداث الأخرى المتعلقة بأنشطة التشغيل أو التجارة والمتمثلة بالتدفقات النقدية الداخلية والمتمثلة بالمقبوضات من الفوائد والأرباح وبيع الأوراق المالية، والخدمات المصرفية كافة والتدفقات النقدية الخارجية والمتمثلة بالمدفوعات والمصاريف ومدفوعات الضرائب والرسم (Noor et al., 2012: 236).
 ٢. **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وتتمثل في عملية الحصول على القروض وحيازتها بالإضافة إلى العقارات والآلات والمعدات وغيرها من الأصول الإنتاجية والأصول المحتفظ بها أو المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات من قبل الوحدة الاقتصادية ماعدا المواد التي تمثل جزءاً من مخزون الوحدة حيث تشمل على التدفقات النقدية الداخلية والمتمثلة بالإيرادات النقدية المتحققة من مبيعات القروض ومبيعات أدوات حقوق الملكية ومبيعات العقارات والتدفقات النقدية الخارجية والمتمثلة بالمدفوعات والقروض المقدمة من الوحدة والمدفوعات النقدية للحصول على أدوات الدين

من الوحدات الأخرى والمدفوعات النقدية لاكتساب أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الوحدات الأخرى (سالم، ٢٠١٩: ١٢١).

٣. **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** وتتضمن التدفقات المتعلقة بالحصول على أموال المالكين ودفع عوائد على استثماراتهم، وكذلك اقتراض الأموال وسدادها وتشمل أنشطة التمويل إصدار الأسهم والحصول على القروض من خلال إصدار السندات، أو أوراق الدفع غير التجارية وشراء أسهم الخزانة وبيعها وسداد توزيعات المساهمين (حميدي، ٢٠١٤: ٦٩). ومن أمثلة التدفقات النقدية الداخلة المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية والمتحصلات من إصدار سندات والقروض أما التدفقات النقدية الخارجة مثل المدفوعات النقدية للمالكين مقابل شراء أو استرداد أسهم الشركة، والمدفوعات النقدية على توزيعات الأرباح للمساهمين (الوادي، ٢٠١٠: ١١٣).
تاسعاً. **الأساليب المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية:** يمكن تقسيم الأساليب المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية إلى:

١. **أساليب كيفية:** وهي تستخدم في الحالات التي لا يتواجد فيها أي بيانات تاريخية، وهي تعتمد على تقدير الخبراء، ويتم الاستعانة بأرقام القطاع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة والمراكز المالية في الوحدات الاقتصادية المتشابهة.

٢. **الأساليب الإحصائية:** وتتضمن الأساليب الإحصائية للتنبؤ بالتدفقات النقدية ما يأتي:
أ. **السلاسل الزمنية:** يعتمد هذا الأسلوب على تحليل البيانات والمعلومات التاريخية للتدفقات النقدية وتحليل هذه المعلومات؛ لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية، ويشترط لصدق التنبؤات الحصول على بيانات تاريخية لمدة أكثر من خمس سنوات.

ب. **تحليل الانحدار المتعدد أو المتدرج:** هذا الأسلوب يفترض أن المتغير التابع، تربطه علاقة مع المتغيرات المستقلة، فالتدفقات النقدية هي المتغير التابع والمتغيرات الأخرى التي تؤثر على التنبؤ بالتدفقات النقدية هي المتغير المستقل. (محمود وسالم، ٢٠٠٢: ٧٥).

ج. **طريقة الانحدار الخطي البسيط:** يتم استعمال نماذج الانحدار البسيط لمعرفة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية التي تخص الظاهرة محل التنبؤ، ومن ثم توقع المستقبل بامتداد خط الانحدار، والهدف منها بيان العلاقة بين متغيرين فقط، أحدهما مستقل والآخر تابع. (الحساني والزامل، ٢٠٢١: ٥٠).

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث

اعتمد الباحثان على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وللمدة من (2015-2020)، وتشمل الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة، والدخل الشامل الآخر، والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
أولاً. القيمة العادلة: تتمثل بالموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة للمصارف عينة البحث للمدة من (2015-2020)

الجدول (١): القيمة العادلة للمصارف للمدة (2015-2020)

المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	2278335	2278335	3027444	3067773	3409909	5073337	3189189
مصرف الاستثمار العراقي	16932319	16982722	3738889	4385410	4170423	4144810	8392429
مصرف الموصل للتنمية	4328797	4308425	4061425	4200862	4200898	5099995	4366734
مصرف الخليج التجاري	6983336	12831329	17542590	16426622	15128666	15593196	14084290
مصرف اشور الدولي للاستثمار	1098372	2509169	2613751	2660763	2695289	2895797	2412190

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ المصارف تتباين من حيث متوسط القيمة العادلة. وعند الرجوع للجدول (١) يتبين أنَّ مصرف الخليج التجاري حقق أعلى متوسط من حيث القيمة العادلة يليه كلٌّ من (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية، مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار)، وهذا يدلُّ على أنَّ مصرف الخليج التجاري أكثر المصارف استثماراً في الموجودات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة.

ثانياً. التدفّقات النقدية: تتمثل في التدفّقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمصارف عيّنة البحث للمدة (2015-2020)

الجدول (٢): التدفّقات النقدية للمصارف عيّنة البحث للمدة (2015-2020)

المصرف	نوع تدفّقات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الخليج التجاري	التشغيلية	-233916	42072056	-150071293	181025	6234005	18048171	-13961659
	الاستثمارية	-84436701	24024833	51581259	13242776	6175503	-19555	1761353
	التمويلية	-33000000	-2341727	208953214	218395109	-3915510	1250000	64890181
آشور الدولي للاستثمار	التشغيلية	63239695	-11423084	-8949619	98873748	-38295664	25940395	21564245
	الاستثمارية	-10729499	7749368	-2153540	-1254213	2295432	-265513	-726328
	التمويلية	-7492685	-2234895	4472637	-2517474	-4851565	19281699	1109620
الموصل للتنمية	التشغيلية	42772854	30837883	1317894	70082563	-19734103	11129688	22734463
	الاستثمارية	-119865	-134375	-814398	-49261096	-2102745	-1428511	-8976832
	التمويلية			-40044				-40044
الاستثمار العراقي	التشغيلية	58148465	44619346	-18071152	-28832567	-74614857	37149108	3066391
	الاستثمارية	-13676038	1023378	-7544973	-1921392	22066672	114671	10386
	التمويلية	-19088457	-578928	-15000000	0	1000000	17121046	-2757723
الشرق الأوسط	التشغيلية	4291058	8262803	95609903	53162896	-147583400	-4062911	1613392
	الاستثمارية		-2298366	-1321704	-3302987	-18222500	-6072163	-6243544
	التمويلية		-2036758	1083668	7113	1253210	472293	155905

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عيّنة البحث. من خلال الجدول أعلاه وبمقارنة المتوسط للمصارف عيّنة البحث وحسب نوع التدفّقات النقدي تبين الآتي:

١. **التدفّقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** حقق مصرف الموصل أعلى متوسط من الأنشطة التشغيلية للمصارف عيّنة البحث، وهذا يدلُّ قدرة المصرف على توليد تدفّقات من الأنشطة التشغيلية أعلى من المصارف الأخرى ثم يليه مصرف آشور الدولي والاستثمار العراقي، أما مصرف الخليج فقد جاء بالمرتبة الأخيرة من حيث التدفّقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بسبب ضعف قدرة المصرف على توليد تدفّقات من الأنشطة التشغيلية.
٢. **التدفّقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** حقق مصرف الخليج أعلى متوسط من التدفّقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وهذا يدلُّ على قدرة أكبر لمصرف الخليج على توليد تدفّقات من الأنشطة الاستثمارية من المصارف الأخرى.
٣. **التدفّقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** حقق مصرف الخليج أعلى متوسط من التدفّقات النقدية من الأنشطة التمويلية وهذا يدلُّ على قدرة أكبر لمصرف الخليج على توليد تدفّقات من الأنشطة التمويلية من المصارف الأخرى.

ثالثاً. اختبار فرضيات البحث: تم استخدام نموذج السير العشوائي أحد نماذج السلاسل الزمنية في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية باعتباره أفضل نموذج تنبؤ بالمتغيرات (الكراسنة، 2000)، (محمود، ٢٠٠٦)، يفترض النموذج أن التدفقات النقدية المستقبلية تساوي التدفقات الحالية مضافاً إليها معدل النمو في التدفقات للسنوات الستة السابقة لسنة التوقع ويستند على المعادلة الآتية:

$$E(CF)_{i,t} = CF_{i,t-1} + \delta_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$E(CF)_{i,t}$: تمثل التدفقات النقدية المتوقعة للمصرف (i) في السنة (t)

$CF_{i,t-1}$: تمثل التدفقات النقدية الفعلية للمصرف (i) في السنة (t-1)

$\delta_{i,t}$: يمثل معدل النمو في التدفقات النقدية خلال السنوات الستة السابقة للمصرف (i) في السنة (t) ويمكن احتسابه لكل سنة من السنوات الستة السابقة لسنة التوقع باستخدام المعادلة التالية:

$$\delta_i = CF_t - CF_{t-1} / CF_{t-1}$$

ويشير نموذج (١) إلى أن التدفق النقدي المتوقع (t) يساوي التدفق النقدي الفعلي للسنة (t-1) مضافاً إليه معدل النمو التدفقات النقدية خلال السنوات الستة السابقة لسنة التنبؤ.

ومن ثم تم اختبار الفرضيات بواسطة استخدام الانحدار الخطي البسيط بهدف قياس تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية فضلاً عن استخدام معامل التحديد والارتباط، وتم تمثيل معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$CFO, I, F_i = a + bFA_i$$

Cfi : تمثل التدفقات النقدية المتوقعة حسب نوع التدفق (التشغيلي، الاستثماري، التمويلي) للمصرف (i)

a: يمثل ثابت الانحدار

b: يمثل معامل انحدار CF على FA

FA_i : تمثل القيمة العادلة للمصرف (i)

أولاً. مصرف الخليج التجاري: يبين الجدول (٣) الآتي نتائج تحليل البيانات لانحدار التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (٣): انحدار صافي التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة

نوع التدفق	معادلة الخط المستقيم $Y=A+BX$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة (F)
التشغيلي	$C.F.O=40717+28.279(F.V)$	0.048	0.540	0.74	9.846
الاستثماري	$C.F.I=372+739(F.V)$	0.039	0.63	0.85	18.60
التمويلي	$C.F.F=-3.451+41.539(F.V)$	0.049	0.53	0.73	13.58

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار على وفق نوع التدفق لمصرف الخليج التجاري:

١. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.54)، أي ما نسبته 54% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.74)، أي إن العلاقة طردية قوية. وإن قيمة F المحسوبة تساوي 9.846 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 6.61. أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٢. **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.63)، أي إن نسبة 63% من التغير في المتغير التابع يعود للتغير في المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.85)، أي إن العلاقة طردية قوية. وان قيمة F المحسوبة تساوي 18.60 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 6.61. أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٣. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.545)، أي إن نسبة 54.5% من التغير في المتغير التابع يعود للتغير في المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.732)، أي إن العلاقة طردية قوية. وان قيمة F المحسوبة تساوي 13.58 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 6.61. أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

في ضوء النتائج أعلاه نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديل (H_1) القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة للأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية.

ثانياً. مصرف آشور الدولي: يبين الجدول (٤) الآتي نتائج تحليل البيانات لانحدار التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (٤): انحدار صافي التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة

نوع التدفق	معادلة الخط المستقيم $Y=A+BX$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة (F)
التشغيلي	$C.F.O=2.413+35.713(F.V)$	0.05	0.31	0.55	18.07
الاستثماري	$C.F.I=-3.191+2.984(F.V)$	0.93	0.002	0.046	0.009
التمويلي	$C.F.F=4.633+(34.211(C.F.F))$	0.04	0.64	0.81	11.622

١. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.31)، أي ما نسبة 31% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.55)، أي إن العلاقة طردية متوسطة. وان قيمة F المحسوبة تساوي (18.07) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٢. **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.002) وهي نسبة ضعيفة، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.046)، أي إن العلاقة طردية ضعيفة. وان قيمة F المحسوبة تساوي (0.009) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والقيمة العادلة فقد كان غير معنوي. مما يدل على عدم قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٣. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.64)، أي ما نسبة 64% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن

معامل الارتباط (R) يساوي (0.81)، أي إن العلاقة طردية قوية. وان قيمة F المحسوبة تساوي (11.622) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والقيمة العادلة فقد كان معنويًا. مما يدل على قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

في ضوء النتائج أعلاه نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديل (H1) القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة للأنشطة التشغيلية والتمويلية أما بالنسبة للأنشطة الاستثمارية نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل فرضية العدم (H0) القائلة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية.

ثالثًا. مصرف الموصل للتنمية: يبين الجدول (٥) الآتي نتائج تحليل البيانات لانحدار التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (٥): انحدار صافي التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة

نوع التدفق	معادلة الخط المستقيم $Y=A+BX$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة (F)
التشغيلي	$C.F.O = -1.338 + 286.4(F.A)$	0.041	0.57	0.76	57.78
الاستثماري	$C.F.I = 5.799 + (-115.822(F.A))$	0.28	0.09	0.30	0.398
التمويلي	$C.F.F = -83959.975 + 0.018(F.A)$	0.21	0.16	0.40	0.771

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار على وفق نوع التدفق لمصرف الموصل للتنمية:

١. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.57)، أي ما نسبته 57% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.76)، أي إن العلاقة طردية قوية. وان قيمة F المحسوبة تساوي (57.78) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والقيمة العادلة فقد كان معنويًا. مما يدل على تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٢. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.09)، وهي نسبة ضعيفة، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.30)، أي إن العلاقة طردية ضعيفة. وان قيمة F المحسوبة تساوي (0.398) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والقيمة العادلة فقد كان غير معنوي. مما يدل على عدم قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٣. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.16)، وهي نسبة ضعيفة، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.40)، أي إن العلاقة طردية ضعيفة. وان قيمة F المحسوبة تساوي (0.771) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والقيمة العادلة فقد كان غير معنوي. مما يدل على عدم قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

في ضوء النتائج أعلاه نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديل (H1) القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة للأنشطة التشغيلية أما بالنسبة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل فرضية العدم (H0) القائلة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية.

رابعاً. مصرف الاستثمار العراقي: يبين الجدول (٦) الآتي نتائج تحليل البيانات لانحدار التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (٦): انحدار صافي التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة

نوع التدفق	معادلة الخط المستقيم $Y=A+BX$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة (F)
التشغيلي	$C.F.O=6.962+6.715(F.V)$	0.049	0.32	0.57	19.27
الاستثماري	$C.F.I=1.373+0.350(F.V)$	0.036	0.60	0.89	14.937
التمويلي	$C.F.F=1.332+2.187(F.V)$	0.047	0.33	0.58	19.85

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار على وفق نوع التدفق لمصرف الاستثمار العراقي:

١. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.32)، أي ما نسبته 32% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.57)، أي إن العلاقة طردية قوية. وإن قيمة F المحسوبة تساوي (19.27) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٢. **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.60)، أي ما نسبته 60% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.89)، أي إن العلاقة طردية قوية. وإن قيمة F المحسوبة تساوي (14.937) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٣. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.33)، أي ما نسبته 33% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.58)، أي إن العلاقة طردية متوسطة. وإن قيمة F المحسوبة تساوي (19.85) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

في ضوء النتائج أعلاه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديل (H_1) القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة للأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

خامساً. مصرف الشرق الأوسط: يبين الجدول (٧) الآتي نتائج تحليل البيانات لانحدار التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (٧): انحدار صافي التدفقات النقدية المتوقعة على القيمة العادلة

نوع التدفق	معادلة الخط المستقيم $Y=A+BX$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة (F)
التشغيلي	$C.F.O=1.582+(331.414(F.V))$	0.017	0.72	0.85	10.175
الاستثماري	$C.F.I=3.169+(5.138(F.V))$	0.35	0.038	0.20	0.159
التمويلي	$C.F.F=-3.553+1.391(F.V)$	0.023	0.67	0.82	8.192

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار على وفق نوع التدفق لمصرف الشرق الأوسط:

١. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.72)، أي ما نسبته 72% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.85)، أي إن العلاقة طردية قوية. وإن قيمة F المحسوبة تساوي (10.175) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٢. **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.038) وهي نسبة ضعيفة، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.20)، أي إن العلاقة طردية قوية. وإن قيمة F المحسوبة تساوي (0.159) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والقيمة العادلة فقد كان غير معنوي. مما يدل على عدم قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٣. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.67)، أي ما نسبته 67% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، كما أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.82)، أي إن العلاقة طردية قوية. وإن قيمة F المحسوبة تساوي (8.192) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.61). أما الانحدار بين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والقيمة العادلة فقد كان معنوياً. مما يدل على قدرة تأثير القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

في ضوء النتائج أعلاه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديل (H_1) القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة للأنشطة التشغيلية والتمويلية، أما بالنسبة للأنشطة الاستثمارية نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل فرضية العدم (H_0) القائلة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات النقدية. تعقياً على النتائج التي تم توصل إليها يمكن قول الآتي:

إن القيمة العادلة تمثل ظروف السوق الحالية وتلتقط أحداث توقعات التدفقات النقدية، حيث أن أي تغيرات تحدث في سوق القيمة العادلة يجب أن تعكس تغيرات في التدفقات النقدية مثل المكاسب غير المتحققة من القيمة العادلة يمكن تحويلها إلى مكاسب متحققة من خلال توقيت بيع الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة، وعليه أن استخدام الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة يزيد من قدرة التنبؤ بالتدفقات النقدية، وحسب النتائج أعلاه تتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (Bratten et al., 2014) و (Yuliasari et al., 2017).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. **الاستنتاجات:** من خلال ما تقدم توصلَ البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. تعدد القيمة العادلة أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في عمليات التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة؛ وذلك لأنها تعكس الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية لذلك تعدد أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، وتتبع القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث الماضية والحاضرة.
٢. تتوافق النتائج التي توصلَ إليها البحث مع ما جاء في بيان معايير المحاسبة المالية 157: قياسات القيمة العادلة، والذي "يحدد القيمة العادلة، ويضع إطاراً لقياس القيمة العادلة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وأن القيمة العادلة أكثر فائدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة.

٣. التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة يساعد ذلك الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية، وكذلك تحديد رؤيتهم حول أنشطة الشركة المستقبلية، فضلاً عن الميزة التنافسية للشركة واستمراريتها في المدى البعيد.

٤. تعدُّ عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية والمعلومات المتعلقة بها من الأمور المهمة التي تؤدي إلى بيان قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب.

ثانياً. التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، يمكن التوصية بالآتي:

١. اهتمام المصارف العراقية في استخدام تقديرات القيمة العادلة في القوائم المالية لما لها من دور كبير في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وهذه الأخيرة تعدُّ ضرورية لاستمرار عمل المصرف وتجنب مخاطر الإفلاس.

٢. اهتمام المصارف العراقية بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة؛ وذلك لأهميتها في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة.

٣. اهتمام المصارف العراقية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة؛ لأنها تعطي صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية عن الوضع المالي المستقبلي للمصارف.

٤. لا بد من إعداد القوائم المالية على أساس القيمة العادلة ستعكس النتيجة الحقيقية لنشاط المنشآت.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

١. بلبالي، عبد السلام ومحمد، مدياني، (٢٠١٨)، أثر تطبيق القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية، اطروحة دكتوراه. جامعة احمد دراية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢. الحساني، محسن جاسم والزامل، علي عبد الحسين، (٢٠٢١)، مؤشرات التدفقات النقدية والربحية ودورهما في التنبؤ بالتعثر المالي، رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

٣. سويد، بسمة، (٢٠١٢)، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية-القيمة العادلة) دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة، رسالة ماجستير منشورة، مقدمة الى جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٤. عبد الله، الزين عبد الله والصادق، بابكر ابراهيم، (٢٠١٦)، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالربح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

٥. فرحات، نسرين، (٢٠١٦)، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

٦. قشلان، باسل فهد والخذاش، حسام الدين، (٢٠١١)، أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية في ضوء الازمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الوسط، كلية الاعمال.

٧. محمود، ضياء الدين، وسالم، محمد احمد، (٢٠٠٢)، استخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية لترشيد اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٨. الهباش، محمد يوسف، (٢٠٠٦)، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.

٩. يونس، خالد عبد الرحمن، (٢٠١١)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.

ب. المجلات والدوريات:

١. ابراهيم، محمد زيدان، (٢٠٠٣)، مدى أهمية القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد (٤).

٢. التميمي، جمانة حنظل وناصر، عليه صالح، (٢٠١٥)، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة: دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد (١٧) عدد (٢).

٣. حميدي، كرار سليم، (٢٠١٤)، أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد (١٣) عدد (٧).

٤. سالم، سليمان سالم، (٢٠١٩)، استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية الدولية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني.

٥. السعيري، ابراهيم ومردان، عبد موسى، (٢٠١٢)، إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للموجودات المالية في البيئة العراقية، مجلة المراقب العام، العدد (١).

٦. سلمان، عامر محمد وعوجة حسنين كاظم، (٢٠٠٩)، نماذج القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة، بحث مستل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (١٨)، العدد (٦٩).

٧. صالح، رضا ابراهيم، (٢٠٠٩)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد (٤٦)، العدد (٢).

٨. القاموسي، ضياء عبد الحسين وفرحان، رندة حسن، (٢٠١٩)، أثر القيمة العادلة في خاصية ملائمة معلومات كشف الدخل، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (١٤)، العدد (٤٦).

ج. الكتب:

١. العامري، محمد علي ابراهيم، (٢٠٠١)، الإدارة المالية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

٢. الوادي، محمود حسين، (٢٠١٠)، تنظيم الإدارة من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

A. Periodicals:

1. Barth, M. E., (2004), Fair values and financial statement volatility. The market discipline across countries and industries, 323-333.
2. Barth, M. E., (2008), Global financial reporting: Implications for US academics. The Accounting Review, Vol. 83, No. 5, pp 1159-1179.
3. Barth, M. E., (2006), Including estimates of the future in today's financial statements. Accounting Horizons Vol. 20, No. 3, pp 271-285.

4. Bratten, B., Causholli, M., & Khan, U., (2014), Usefulness of fair values in predicting future cash flows and earnings. JEL classification G, 21, M41.
5. Fiechter, P., & Meyer, C., (2010), Big bath accounting using fair value measurement discretion during the financial crisis. In American Accounting Association Annual Meeting, San Fransisco.
6. Hitz, J. M., (2007), the decision usefulness of fair value accounting-a theoretical perspective. European accounting review, Vol. 16, No. 2, pp 323-362.
7. Lee, J., & Kim, E., (2019), Foreign monitoring and predictability of future cash flow. Sustainability, Vol. 11, No. 18, p4832.
8. Majercakova, D., & Skoda, M., (2015), Fair value in financial statements after financial crisis. Journal of Applied Accounting Research. Vol. 16, No. 3, pp. 312-332.
9. Noor, M. I., Nour, A., Musa, S., & Zorqan, S., (2012), the role of cash flow in explaining the change in company liquidity. Journal of Advanced Social Research, Vol. 2, No. 4, pp 231-243.
10. Sarraf, F., (2019), Cash flow forecasting by using simple and sophisticated models in Iranian companies. Iranian Journal of Finance, Vol. 3, No. 1, pp 24-52.
11. Shin, H. M., (2019), a study on the relationship between analysts' cash flow forecasts issuance and accounting information: Evidence from Korea. Sustainability, Vol. 11, No. 12, p 3399.
12. Šodan, S., (2015), the impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. Procedia Economics and Finance, 32, pp 1769-1786.
13. Yuliasari, R. M., Mukhtaruddin, M., & Wahyudi, T., (2017), the Effect of Fair Value Implementation on Cash Flow Forecasting (Case Study: Banking Company Listed in Indonesian Stock Exchange Year (2014-2015). Akuntabilitas, Jurnal Penelitian dan Pengembangan akuntansi, Vol. 11, No. 1, pp 59-70.

B. Books:

1. Kieso, Donald E. & Weygandt, Intermediate Accounting, (2011), 9th. Edition, John Wiley & sons, Inc.